

المصدر:

التاريخ:

بدأت اجتماعاتها أمس في أبو ظبي

٨ صناديق عربية واقليلية تبحث في توحيد مساهماتها في غزة وأريحا

□ أبو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ بدأت ثمانية صناديق تنمية عربية واقليلية اجتماعاً في أبو ظبي أمس لتنسيق عملياتها التنموية المستقبلية. وأكدت مصادر في الاجتماع ان البحث ستركز حول توحيد مساهمات هذه الصناديق في عمليات التنمية في غزة وأريحا في ضوء تجربة يقدمها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن جهوده التنموية في فلسطين. وذكرت المصادر لـ «الحياة» ان الاجتماع الذي يعقد على مستوى مديري العمليات والدوائر الفنية في هذه الصناديق سيببحث في وضع خطة عمل للاعلام عن دورها في عمليات التنمية على المستوى العربي والدولي. وأكدت ان الخطة تتضمن اصدار دوريات مختلفة وانتاج برامج تلفزيونية وحملات اعلانية مكثفة توضح دور هذه المؤسسات في العمل التنموي العربي وعلى صعيد الدول النامية. وتشير المصادر الى ان هذه الخطة باتت ضرورية بعد احداث حرب الخليج. بعد ان كانت نشاطات هذه الصناديق تتم في اطار بعيد عن الاعلان عنها. وذكرت المصادر لـ «الحياة» ان مديري العمليات سيجرون تقبلياً شاملاً لنتائج عمليات هذه الصناديق في الدول العربية والدول النامية الاخرى، ووضع ضوابط جديدة لقروض هذه الصناديق تضمن صرفها في عمليات التنمية التي منحت من اجلها بشكل مباشر. وقد أكد خليفة محمد المهيري مدير عام صندوق أبو ظبي للتنمية التوجهات الجديدة التي ستكون موضع بحث في هذا الاجتماع. وقال ان تعاظم نشاط مؤسساتنا يدعونا لأن نراقب مدى استفادة البلدان النامية مما نقدم لها من مساعدات وقروض وكذلك مدى نجاسات تلك البلدان مع اجراءات ونظم مؤسساتنا والتي تهدف الى حسن اختيار

التمويل في دولة معينة مما يساعد على احترام الشروط والقوانين المنظمة لعمل هذه المؤسسات خصوصاً في حالة توافر التنسيق المبكر بينها. وذكر المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية أن حجم العون الإنمائي العربي بلغ منذ عام ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٩٢ ما يقارب ٩٤ بليون دولار قدمت منها الصناديق الثمانية المشاركة في الاجتماع نحو ٣٦,٥ بليون دولار واستفادت من هذا العون ١٠٥ دول عربية ونامية لتنفيذ ٢٦٦٥ عملية تمويلية. وكشف المهيري في كلمته عن وجود مشكلة المتأخرات في ذمة الدول المتلقية للعون الإنمائي من هذه المؤسسات. وأكد ضرورة بذل الجهد ومحاولة إيجاد الوسائل المناسبة لحل هذه المشكلة وحض الدول المتأخرة عن السداد للوفاء بالتزاماتها مما سيعزز من قدرة المؤسسات في تقديم مزيد من القروض والمساعدات ولرفع عجلة التنمية إلى الأمام ومساعدة الدول النامية في التغلب على

المشاريع التي نمولها وضمان سلامة تنفيذها بأقل تكلفة وأسرع وقت خدمة للتنمية وتحقيقاً لمصلحة المقرض قبل المقرض. وأعرب المهيري في كلمة افتتح بها أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين لمجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية عن اعتقاده بضرورة قيام مجموعة التنسيق بدراسة آثار المتغيرات الدولية الأخيرة سواء على الساحة السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية، وما صاحبها من نتائج ومدى انعكاس مثل هذه النتائج على عمل مؤسسات المجموعة حتى تتمكن من رسم سياسات تواكب تلك المتغيرات في العالم المعاصر وتستعد لكل احتمالات المستقبل. وأكد المهيري على ضرورة تكثيف الجهود وتدعيم التعاون القائم بين هذه المؤسسات لما فيه مصلحتها ومصلحة التنمية في الدول النامية. كما أكد المهيري ضرورة التمويل الجماعي للمشاريع في حال توافر الرغبة في

المصاعب التي تواجهها في عملية التنمية. وتكررت مصائر مطلعة لـ «الحياة» أن حجم المتأخرات لحساب الصناديق الثمانية بلغت في نهاية ١٩٩٢ نحو ٢.١٠١ بليون دولار تشكل نسبة ٥.٨٨ في المئة من حجم العون الإنمائي الذي قدمته.

ويعود الحجم الأكبر من المتأخرات لحساب صندوق النقد العربي وبلغت قيمتها نحو ٦٢٢.٥ مليون دولار تشكل ٢٥.٣٨ في المئة من قيمة قروضه البالغة ٢.٤٥٧ بليون دولار، ويليه الصندوق السعودي الذي بلغت متأخراته ٢٥٧.٩٥ مليون دولار تشكل نسبة ٦.١٤ في المئة من حجم قروضه البالغة ٥.٨٢٦ بليون دولار، ويليه الصندوق الكويتي بمتأخرات بلغت نحو ٢٩٢ مليون دولار بنسبة ٤.٠٣ في المئة من قروضه البالغة ٧.٢٤٠ بليون دولار. وبلغ حجم المتأخرات لحساب صندوق «أوبك» ١٩٦.٦ مليون دولار تشكل نسبة ٧.٠٣ في المئة من قيمة قروضه البالغة ٢.٧٩٨ بليون دولار ويليه الصندوق العربي

للانماء الاقتصادي والاجتماعي بمتأخرات بلغت ١٨٨.٤٦ مليون دولار تشكل نسبة ٣.٣٢ في المئة من قيمة قروضه البالغة نحو ٥.٦٧٢ بليون دولار. ويليه المصرف العربي للتنمية في أفريقيا بمتأخرات بلغت ١٨١.٥ مليون دولار نسبتها ١٦.٤١ في المئة من قيمة قروضه البالغة نحو ١.١٠٦ بليون دولار. وأخيراً البنك الإسلامي للتنمية بمتأخرات بلغت قيمة ١٧٨.٨ مليون دولار بنسبة ١.٩٧ في المئة من قيمة قروضه البالغة ٩.٠٩٠ بليون دولار.

واكدت مصائر في مجموعة التنسيق بين هذه المؤسسات التنموية أن مشكلة المتأخرات لم تحد من نشاطها في أداء دورها في تقديم العون الإنمائي للدول النامية.

ونكر الدكتور بدر مال الله أمين تنسيق المؤسسات التنموية المذكورة أنها قدمت خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ نحو ١.٢٤٥ بليون دولار للمساهمة في تمويل ١٣٣ عملية تنموية يستفيد منها ٤٩ بلداً نامياً إضافة إلى هيئات ومنظمات عدة وجهات أخرى.

وقد وزعت هذه الأموال إلى ٦٣ قرصاً بقيمة ١.٠٢٧ بليون دولار في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية و٢٠٣ ملايين دولار لتمويل عمليات التجارة الخارجية و١٥ مليون دولار لتمويل عدد من الأنشطة في مجال الأبحاث وإعداد دراسات الجدوى والتعليم والتدريب والصحة. ونكر الدكتور مال الله أن توزيع هذا العون وفق مصائر تمويله كان بنسبة ٣٣.٦ في المئة للصندوق العربي و٢٨.٥ في المئة للصندوق الكويتي و١٩.٧ في المئة للبنك الإسلامي و٤.٤ في المئة لصندوق أبوظبي للتنمية و٤.٨ في المئة لصندوق «أوبك» و٣ في المئة للصندوق السعودي و٤.٩ في المئة للمصرف العربي للتنمية في أفريقيا وبنسبة ١.١ في المئة لصندوق النقد العربي.